

النظام المصرفي التونسي يتعافى عن دوره في إنقاذ الاقتصاد

رياض بوعزة
كاتب وصحافي
تونسي



على عدة مؤشرات سلبية هو في الحقيقة قرار نابع من القلق الذي يهدد متانة النظام المالي، لكنه لم يأت إلا بنتائج عكسية، وهو ما ترجمته الأرقام الرسمية، وبالتالي ليس من البديهي التساؤل حول تزايد السلطات النقدية في جعل قطار النمو يتحرك قليلا؟

ساعدت الجائحة في تراجع معدل التضخم السنوي إلى 4.8 في المئة في الثالث الأول من العام الجاري مقارنة مع 6.1 في المئة قبل عام، وفق أرقام معهد الإحصاء، وانتعاش الاحتياطات النقدية عند أعلى مستوى منذ 2011 عند نحو 21.5 مليار دينار (7.86 مليارات دولار)، وبقاء سعر صرف العملة المحلية عند مستوى مستقر أمام الدولار واليورو. وهذه الأرقام كافية لقراءة جدوى ضخ نفس جديد في القطاعات الإنتاجية المتضررة.

رغم غياب أرقام رسمية تشير إلى حجم الخسائر الناتجة عن توقف نشاط معظم الشركات بسبب قيود الإغلاق، لكن استنادا إلى مجموعة من المؤشرات يمكن تتبع رقم معاملاتهما والتي تؤكد أنها تراجعت كثيرا أثناء الجائحة.

ومع أن إجراءات الحكومة كانت مشجعة في البداية على ضعفها، لكن الشركات اتخذت طريقا آخر ووضعت استراتيجيات تششيفية كان فيها الموظفون والعمال هم الضحية ما يجعلهم يلتحقون بصفوف العاطلين والذين تضعهم المؤشرات الرسمية عند نحو 17.4 في المئة من تعداد السكان النشطين بنهاية الثالث الأول من 2021 قياسا بنحو 15.3 قبل عام.

لقد شكلت التحذيرات طيلة أشهر من دخول الشركات في أزمة عميقة لا يمكن التكهن بنتائجها بسبب تداعيات أزمة كوفيد - 19، إقرارا بفشل الخطط الاحترازية للحكومة مع دخول الاقتصاد برمنه في خمول ربما سيطول نظرا لتأثيره بما يحصل في العالم وأيضا لبطء حملة التلقيح ضد فيروس كورونا.

وهنا سنتكفي بمراقبة ماذا سيحصل في ما تبقى من العام في ظل استمرار التجاذبات السياسية العقيمة. إن الخسائر التي تكبدتها معظم القطاعات الإنتاجية خلال فترة الإغلاق تعتبر ضربة كبيرة لجهود الحكومة الساعية إلى دفع مؤشر البطالة إلى النزول، خاصة وأن الشركات دفعت ثمنا باهظا للإجراءات الاحترازية. وهذا الأمر سوف يصعد أسس الاقتصاد المبنى أصلا على ركائز هشة بفعل عدة عوامل هيكلية.

تبدو الخيارات أمام حكومة هشام المشيشي محدودة لإنقاذ وضعية الشركات، التي أقلس بعضها، من صدمة الجائحة نتيجة التركيز على مجالات أخرى ذات أولوية، وفي مقدمتها الرعاية الصحية، وبالتالي فإن عودة الأنشطة إلى الحياة مرة أخرى، وخاصة المحركات الاستراتيجية للنمو، ستكون مكلفة بعض الشيء بالنظر إلى إدمان الدولة على الاقتراض. لكن تمويل النظام المصرفي للاستثمارات والأعمال سيكون له تأثير كبير.

في المحصلة، يحتاج النظام المصرفي إلى إصلاح عميق حتى يكون منسجما مع كل الظروف لأن توفير التمويلات اللازمة للشركات سيحرك خيوطا كثيرة، بدءا بالتشجيع على الاستهلاك مروراً بتنمية الصادرات وتربحها وصولاً إلى تحصيل عوائد إضافية لخزينة الدولة وقطاع الأعمال، وفي الوقت نفسه الارتفاع به باعتباره يمثل أحد القطاعات الاستراتيجية للبلاد.

لا توجد أي دلائل ملموسة حتى الآن على أن النظام المصرفي التونسي لديه نية للقيام بدوره في إنقاذ الاقتصاد المنهك. فحتى البنك المركزي مُصرّ هو الآخر على إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة عند 6.75 رغم أنه خفضها بواقع نقطة مئوية منذ بداية الأزمة الصحية في مارس 2020 بتعلة الحفاظ على المؤشرات الاقتصادية مستقرة وفي الوقت نفسه جمع أكبر قدر ممكن من الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة التي تالتت باطراد قبل الجائحة.

ثمة عزوف من البنوك المحلية عن تمويل الشركات العاملة في القطاعين العام والخاص، مثل شركتي الكهرباء أو المجمع الكيماوي الحكوميتين، إلى جانب العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا الوضع دفع البعض منها إلى الاقتراض من الخارج بقرائن أكبر، لكن بعضها الآخر، وخاصة تلك العاملة في القطاع الخاص، أقلس لعدم قدرته على مواجهة الأزمة.



وعود المركزي بأن يدفع القطاع المصرفي إلى وضع آلية تمويل جديدة لمساعدة القطاعات الإنتاجية، قد لا ترى النور بسبب إصرار البنوك على عدم الدخول في مخاطرة قد تزيد من متاعبها

كيف نفهم إصرار البنوك التونسية على التقاسم في مساعدة القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل العودة إلى نشاطها في ظل ما تظهره السياسات النقدية القائمة والتي أدت إلى تحقيق المؤسسات المالية المزيد من الأرباح والعيادة، وجعلت النظام المالي متماسكا رغم أنه محاصر بأزمات، الأولى سياسية، والثانية صحية؟

محافظ المركزي مروان العباسي أقر الأسبوع الماضي خلال جلسة استماع في البرلمان بأن البنوك المحلية لم تساهم على النحو الأمثل في تمويل الاقتصاد المحلي، كان يعنى جيدا أن النظام المصرفي استفاد من حالة الارتباك وقرر البقاء في موقع المتفرج لأن أغلب البنوك تقول إنها تضررت بسبب الإجراءات الحكومية والمتعلقة أساسا بتأجيل أقساط القروض.

وحتى يبعد عن نفسه اللوم ككل مرة يأتي فيها إلى البرلمان، تعهد العباسي بأن يدفع المركزي البنوك المحلية إلى المساعدة في إنعاش الاقتصاد المتكسح بشكل لم تسجله تونس منذ عقود من خلال وضع آلية تمويل جديدة يتم فيها التشاور مع مجالس إدارات المؤسسات المالية العاملة بالبلاد.

وعود المركزي بأن يدفع القطاع المصرفي إلى وضع آلية تمويل جديدة لمساعدة القطاعات الإنتاجية، قد لا ترى النور لسبب بسيط وهو إصرار البنوك على عدم الدخول في مخاطرة قد تزيد من متاعبها.

المركزي نفسه يتحمل جزءا من المسؤولية، فبقائه على سعر الفائدة عند مستواه الحالي بحجة السيطرة



استماتة تركية لغزو السوق الليبية

تركيا تصرّ على إغراق السوق الليبية بالبضائع لإنعاش اقتصادها

أنقرة تطمح إلى الرفع من صادراتها لتصبح 10 مليارات دولار سنويا

رجب طيب أردوغان لإنعاش اقتصاده المتدهور بسبب عدة عوامل. وتأثر الاقتصاد التركي بفعل المقاطعة التي أقرها رجال أعمال سعوديون كبار في العام الماضي، ضد البضائع التركية ردا على ما وصفوه بعداء من جانب أنقرة، مما دفع المستثمرين الأتراك إلى التحايل عبر السوق السوداء لبيع بضائعهم في البلد الخلجي.

وتمر تركيا بأزمة اقتصادية حادة منذ 2016 لاسيما ارتفاع نسب التضخم وتراجع قيمة الليرة، وسط تأكيد خبراء اقتصاديين أن هذه المشكلات تعود إلى سوء إدارة الأزمات. وأضحت البلاد مصنفة عند مستوى مرتفع المخاطر من جانب وكالات التصنيف الائتماني الثالث الرئيسية. ورغم أن أنقرة تتطلع إلى زيادة حجم الصادرات مستقبلا لتصل إلى 10 مليارات دولار، لكن خبراء يرون أنه أمر صعب خاصة إذا جاءت حكومة جديدة بعد الانتخابات المقررة في ديسمبر المقبل، لأنه من المتوقع أن تعيد مراجعة الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الوفاق السابقة.

وما يعزز هذا المنحى المتعلق بوجود صعوبات قد تقف حائلا أمام تحقيق تركيا أطامها في ليبيا هو المخفريات الإقليمية المتسارعة والداعمة لإنهاء الاقتسام السياسي بعد اتفاق الفرقاء على تشكيل حكومة وحدة وطنية تستعمل على إصالح البلد إلى بر الأمان بعد الانتخابات. وتخفيض حجم الاقتصاد التركي إلى حوالي 717 مليار دولار العام الماضي مقارنة مع نحو 760.8 مليار دولار في العام السابق.

ووجدت تركيا في الساحة الليبية متنفسا اقتصاديا وتجاريا بالنسبة لها عبر الاتفاقيات، التي عقدها مع حكومة الوفاق السابقة في نوفمبر 2019 والتمسك بها وتعزيمها من خلال الحكومة الانتقالية الحالية.

وتريد أنقرة أن تسيطر على النسبة الأكبر من جهود إعادة الإعمار في ليبيا في منافسة مع قوى إقليمية أو دولية على غرار مصر وفرنسا والولايات المتحدة، وهو ما سعت إليه من خلال مباحثات الدبلوماسية مع أردوغان في زيارته الأخيرة. وأقرت عوامل كثيرة بشكل مباشر على كافة مناحي حياة الليبيين، بدءا بشح المعروض من السلع الاستهلاكية الضرورية وارتفاع أسعارها الجذوني في الأسواق وفقدانها أحيانا، وصولا إلى صعوبة الحصول على مرتب شهر واحد من البنوك التي تشكو من أزمة اتسعت بشكل لافت في السنوات الماضية.

وكان قرنفيل قد قال في وقت سابق من العالم الجاري "نعلم أن القطاع الخاص التركي متحمس لاستكمال المشاريع المقبودة والمشاركة في مشاريع جديدة في ليبيا، فلديها احتياجات تراكمت خاصة بسبب الوضع في السنوات العشر الماضية وتحتاج إلى حل سريع". وتشكل العائدات المسجلة من التصدير إلى ليبيا، والتي اقتربت من حاجز المليار دولار وقد تتضاعف بنهاية العام الجاري، دفعة تبدو الأقوى لمساعدة الاقتصاد التركي على الخروج من ركوده. ويتجلى من خلال هذه الأرقام سبب تمسك تركيا بوجودها في ليبيا، التي تحولت إلى ساحة لأطام الرئيس التركي

تتزايد التحذيرات من تفاقم مشكلة غزو السلع التركية للسوق الليبية، والتي تشير أحدث الأرقام إلى أنها ارتفعت بشكل مطرد منذ بداية 2021، حيث تسعى أنقرة من وراء زيادة صادراتها للبلد النطفي إلى استغلال الأوضاع حتى يلتقط اقتصادها المنهك أنفاسه بالحصول على عائدات مالية أكبر.

العلاقات السياسية بينهما بشكل إيجابي على المجال الاقتصادي. ولكن الكثيرين يرون أنها ستدمر ما تبقى من الاقتصاد الليبي المرتهن للنط. وفي حال تمكنت أنقرة من تنفيذ أحلامها في هذا المجال فإن صادرات تركيا إلى ليبيا سوف تشمل الملابس والأثاث والمواد الغذائية وقطع غيار السيارات ومستلزمات البناء وغيرها من القطاعات الأخرى.

983 مليون دولار صادرات تركيا لليبيا في أول 5 أشهر من 2021 بارتفاع 67 في المئة بمقارنة سنوية

ولم يخف مرتضى قرنفيل، رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي التابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا أهمية السوق الليبية لتعزيز خزائن الدولة وعبر عن تفاؤله باستمرار نمو صادرات بلاده إلى ليبيا.

ونسبت وكالة الأناضول إلى قرنفيل قوله إن "المجلس يتوقع أن يتجاوز حجم الصادرات إلى ليبيا 3 مليارات دولار سنويا، عقب تصديق الحكومة الليبية المؤقتة على ميزانية البلاد لهذا العام".

طرابلس - تكشف التحركات التركية المستميتة لغزو السوق الليبية من بوابة الصادرات دليلا على هيمنة سياسة الخضوع للمصالح الخارجية، التي انتهجتها حكومة الوفاق السابقة في طرابلس، وهو ما يعزز تأكيدات المحللين بأن هذا التوافق سيهدد آخر المقومات الاقتصادية للبلد النطفي، الذي يعاني أصلا من ويلات الأزمات منذ عشر سنوات.

وتظهر بيانات رسمية جديدة أن تركيا واصلت في سياسة إغراق السوق الليبية ببضائعها، التي شهدت ركودا بسبب مقاطعة عدد من الدول لمنتجاتها المصنوعة محليا، إضافة إلى تداعيات تقضي وبياء كورونا والذي أضر على الصادرات التركية المختلفة. وبلغت الصادرات التركية إلى ليبيا نموا بنسبة 67 في المئة، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام على أساس سنوي لتبلغ حوالي 983 مليون دولار. وفي مايو الماضي وحده، وصلت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا 158 مليون دولار.

ويحاول قطاع الأعمال التركي الترويج لسياسة بلاده في هذا المضمار بالتأكيد على أنها ستسهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، بفضل انعكاس قوة

نيجيريا تتأهب لإطلاق أعمال تشييد مشروع خط أنبوب غاز مع المغرب

ومن المقرر بناء أنبوب الغاز على عدة مراحل ليستجيب للحاجيات المتزايدة للدول التي سيعبر فيها وأوروبا خلال ربع قرن من بدء عمليات الإنتاج الفعلي بعد استكمال المفاوضات مع صغار دولية للتنمية بغية الوقوف على مدى استعدادها لتمويل هذا المشروع، وتحضير الوثائق الأولية.

وتقوم المرحلة المقبلة على إشراك الدول التي سيعبرها والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ومقاربة الزبائن الأوروبيين. ويقول المغرب، إن المشروع في حال إنتمائه، سيستجيب على اندماج بين منطقتي شمال وغرب أفريقيا، فضلا عن تحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة، وتسريع وتيرة إنجاز مشاريع مد الكهرباء.

ويؤكد خبراء أن الشراكة في قطاع الغاز ستتمكن المغرب ونيجيريا من التمتع كرائدين للتعاون جنوب-جنوب على مستوى أفريقيا، كما ستتمكن من منح القارة بعدا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا جديدا لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي مستقبلا.

أفريقيا وستستفيد منه عدة دول في القارة.

وكان البلدان قد قررا أن يتكفل صدوقيهما السيادة، وهما إثمار الموارد (إثمار كابيتال) المغربي والهبة الاستثمارية السيادة النيجيرية بتمويل المشروع، لكن لم يكشف عن حجم الاستثمارات التي سيكلفها.

يوسف عثمان
انتهينا من دراسة الجدوى ويجري التصديق على قرار التمويل

وأوضح أن بعض الدول التي لديها حقول غاز، سيتم ضخ إنتاجها في خط الأنابيب، بينما ستستفيد منه الدول الأخرى غير المنتجة للغاز لأغراض تنمية. وسيمر الأنبوب من دول بينين وغانا وتوغو وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو وغامبيا والسنتغال وموريتانيا ثم المغرب، لمد بلدان أفريقية بمصدر الطاقة.

هذا الخط الذي يتوقع مروره عبر 11 دولة. وتضمن الاتفاقية توفير استثمارات لمُد الخط من أنبوب للغاز مستخدم منذ العام 2010 يربط بين نيجيريا وبينين وتوغو وغانا وصولا إلى المغرب عبر المحيط الأطلسي بطول يبلغ نحو 5660 كيلومترا.

وفي فبراير الماضي، قال الملك محمد السادس والرئيس النيجيري بخاري إنهما يعترضان مواصلة المشاريع الاستراتيجية وإنجازها في أقرب الأجل، خاصة خط الغاز بين البلدين، وإحداث مصنع لإنتاج الأسمدة في نيجيريا. ويقول محللون إن خط الغاز الضخم يشعل التكهات حول احتدام المنافسة بين المغرب والجزائر في المستقبل، خاصة مع تقالي اكتشافات الغاز القابلة للاستثمار تجاريا في شمال المغرب.

وأشار عثمان إلى أنه تم الانتهاء من دراسة الجدوى، ويجري التصديق على قرار التمويل النهائي، الذي لم يحدده بالضبط. وقال إن "المشروع الضخم سيمر عبر مسار خط أنبوب الغاز لغرب

أبوجا - اقتربت نيجيريا بالشراكة مع المغرب من الإطلاق الفعلي لأعمال تشييد خط أنبوب للغاز بين البلدين، وهو مشروع استراتيجي تعول عليه الرباط كثيرا لربط دول غرب أفريقيا ومن ثم تمديد الخط إلى أوروبا في خطوة ثانية. وكشف المدير العام لمؤسسة البترول الوطنية النيجيرية الملوكة للدولة يوسف عثمان في تصريح نقلته صحيفة "نيجيريان نيوز دايركت" المحلية الاثنين الماضي، قوله إن "الحكومة الفيدرالية النيجيرية تستعد لبناء خط أنبوب غاز بين نيجيريا والمغرب" وأنها "استكملت خطط تجسيد هذا المشروع الكبير".

ونجح المغرب بفضل دبلوماسيته النشطة مع دول أفريقيا خلال السنوات الأخيرة في انتزاع هذه الصفقة المهمة من بين يدي الجزائر التي كانت تسعى إليها منذ 2001.

وفي تحول لافت للعلاقات التجارية بين البلدين، اتفق العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس النيجيري محمد بخاري في ديسمبر 2016 خلال زيارته إلى العاصمة أبوجا، على إنشاء